أمّـا بالنسبة لصلاحيات المحاكم الاقليمية، فهي الأكثر خطورة والاكثر أهمية نظراً لارتباطها الوثيق بالسيادة الوطنية، اذ حيثما تمتد قوانين الدولة تمتد معها صلاحية محاكمها الاقليمية. وعلى هذا الاساس، لا يجوز ان تنطوي الترتيبات الانتقالية على استثناء أية منطقة من المناطق المحتلة من الصلاحية الاقليمية للمحاكم المحلية. ويجب التأكد، هنا، انه باستثناء مدينة القدس العربية التي قرر الكنيست ضمّها لاسرائيل وتطبيق القانون الاسرائيلي عليها، وبالتالي اخضاعها للسلطة القضائية الاسرائيلية، فان مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة الاخرى ظلّت، من ناحية قانونية، مشمولة بالصلاحيات الاقليمية للمحاكم المحلية. ولذلك، فان الحديث حول استثناء المستوطنات والمستوطنين في المنـاطق المحتلة من صلاحيـات السلطة الفلسـطينية المؤقتة في المرحلة الانتقالية، وبالتالي من الصلاحية الاقليمية للمحاكم المحلية، لا يعدو ان يكون ذريعة أو مقدمة للمطالبة بتطبيق القانون الاسرائيلي عليها عند البحث في المستقبل النهائي للارض المحتلة. ولا شك في ان أي اتفاق قد يتمّ التوصل اليه حول اقامة الترتيبات الانتقالية سيترك بصماته على مستقبل هذه الارض، ليس للسنوات الخمس الانتقالية فحسب، بل وربما لحقبة طويلة مقبلة من الزمن.

وبالنسبة للمسألة الثانية، وهي بناء سلطة قانونية مستقلة واحدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فهي مسألة مرتبطة بنا نحن الفلسطينيين، ومرتبطة بقدرتنا على بناء مجتمع فلسطيني موحّد على أسس من سيادة القانون، وبقدرتنا على فرض هيبة القانون واحترامه من قبل السلطة الفلسطينية الانتقالية ومن المواطنين سواء بسواء. فقد قاسى شعبنا الفلسطيني كثيراً من صنوف القهر والتحكّم والكبت، وعـانى طويـلاً من الاحتلال بمختلف أشكاله وألوانه، وأن بناء مجتمع القانون، المجتمع الديمقراطي الذي تسود فيه لغة الحوار، وتتفتح فيه كل الازهار، وتتمكن فيه كل القدرات الخيرة من التعبير عن نفسها والانعتاق من أسارها، شرط أساس لاجتياز المرحلة الانتقالية، والتخلّص، نهائياً، من الاحتلال. وهو، بالاضافة لذلك، شرط أساس لتقدم المجتمع الفلسطيني وارتقائه فكرياً وسياسياً، ومشاركته، بصورة فاعلة، في التقدّم الحضاري الذي يشهده العصر الحالي. ولا جدال في ان السلطة القضائية المستقلة تعتبر اللبنة الاساسية في بناء هذا المجتمع وفي ارساء مبادىء الديمقراطية وقواعد العـدل والمساواة بين أفراده وفي مؤسساته المختلفة. فاذا ما قدر للمفاوضات الجارية حول اقامة التـرتيبـات الانتقالية ان تتمخض عن اتفاق، فان من الاهمية بمكان ان نبدأ ومنذ بداية المرحلة الانتقـاليـة في بنـاء مؤسساتنا المختلفة، ومنها السلطة القضائية على أسس صحيحة من سيادة القانون. وينبغي ان تكون البداية بمثابة حجر الاساس، اذا أُرسي في مكانه الصحيح فسوف يصح كل ما يقام من بناء. ويمكن لذلك ان يتحقق من خلال برنامج متكامل يهدف الى الوصول الى الاهداف التالية:

اولاً: توحيد السلطات القضائية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة

من المعروف ان ثمة نظامين قضائيين مختلفين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الاول يمتد بجذوره الى العهد الاردني، والثاني الى العهد الانتدابي. وبينما تسري القوانين الاردنية في الضفة الفلسطينية، فان القوانين الانتدابية لازالت مطبقة، بصورة أو بأخرى، على القطاع. وان بناء مجتمع فلسطيني موحّد يستدعي بناء سلطة قضائية واحدة في المنطقتين. ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال تشكيل محكمة عليا واحدة تقف على رأس جميع المحاكم في الضفة والقطاع، وتكون المرجع الاخير للفصـل في جميـع الدعـاوى الحقـوقيـة والجزائية على أسس واحدة من قواعد العدل والمساواة،